



ورشة العمل الأولى

المساواة بين الجنسين

٤-٥ مايو ٢٠١١م
مدينة الكويت، دولة الكويت

التقرير الختامي والتوصيات

انعقدت في دولة الكويت خلال يومي ٤-٥ مايو ٢٠١١م ورشة العمل الأولى "المساواة بين الجنسين" ضمن المسار غير الحكومي لمنتدى المستقبل، وإن المشاركات والمشاركين في هذه الورشة من منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا وفي فرنسا:

- إذ يأخذون بعين الاعتبار استمرار انتشار التمييز والعنف ضد النساء؛
- وإذ يؤكدون على أن عدم المساواة على أساس الجنس عائق أساسي للتنمية البشرية؛
- وإذ يشيرون إلى أن بعض القوانين النافذة في بلدان المنطقة ما تزال تتضمن تمييزاً صارخاً ضد المرأة؛
- وإذ يأخذون بعين الحسبان أن نسبة تمثيل النساء في الحياة العامة والسياسة ما تزال متدنية بشكل ملحوظ، مؤكدين على أن تكافؤ المشاركة بين النساء والرجال عنصر حيوي وهام في ديمقراطية الشعوب والمجتمعات؛
- وإذ يشيرون إلى أهمية حماية الشرائح المهمشة أو المهددة مثل العمال، المهاجرين، اللاجئين، وضحايا الاتجار بالبشر من خلال إجراءات وتدابير خاصة ومحددة؛
- وإذ يؤكدون على أنه على الرغم من أن معظم الدول قد صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) إلا أن جل أحكامها ما يزال غير مفعلاً أو غير مدمج في القوانين والسياسات الوطنية؛
- وإذ يلمحون إلى أن التحفظات التي أثّرت على بنود جوهرية من الاتفاقية تناقض بطبيعتها مبدأ عدم التمييز؛

- وإذ يشيرون إلى رياح التغيير الديمقراطي التي هبت بقوة على منطقة BMENA، مؤكدين على أهمية دعمها وتعزيزها، وأن ما حدث يفرز نقلة نوعية في مسار عمل المنتدى ليرتقي إلى مستوى الطموحات التي تتطلع إليها الشعوب؛
- وإذ يلحظون بقلق استفحال محاولات الإقصاء والتمييز ضد النساء ، وتفاقم ظاهرة انتهاكات حقوق المرأة من قبل بعض المجموعات المتطرفة؛
- وإذ يؤكدون على أن النساء من جميع الانتماءات قد شاركن في الثورات والحركات جنباً إلى جنب الرجال من أجل التغيير وتحقيق مجتمعات ديمقراطية قائمة على الحرية والمساواة والعدالة؛
- وإذ يشددون على أن حقوق الإنسان وحدة واحدة شاملة لا تقبل التقسيم أو التوزيع، وأن حقوق المرأة جزء لا يتجزأ من هذه الحقوق؛
- وإذ يسعون إلى ضمان احترام حقوق المرأة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما نصت عليها الصكوك الدولية^١، في جميع المجالات الخاصة والعامة بما في ذلك العمل السياسي والحياة الشخصية والتمثيل في المشاركات الدولية والمفاوضات؛
- وإذ يصرون على أن تحقيق التنمية البشرية على أكمل وجه لن يتأتى إلا من خلال إزالة جميع الصعوبات والعوائق التي تعترض طريق النساء في ممارسة حقوقهن وتمكينهن من التمتع بهذه الحقوق وحمايتها، والذي يعد مسألة إرادة سياسية في المقام الأول؛

يقرون التوصيات التالية ويطالبون الحكومات في منطقة BMENA بتنفيذها ووضعها على أرض الواقع، وذلك على النحو التالي:

في المجال التشريعي والسياسات:

- (١) التأكيد في المراجعيات الدستورية لدول منطقة BMENA على المساواة بين الجنسين في جميع الحقوق والحريات المدنية والسياسية المؤسسة لمواطنة متكافئة، على سبيل المثال لا الحصر: الحق في الرأي والتعبير عنه، وحق التجمع، وحق المشاركة في الشؤون العامة، وغيرها.
- (٢) مراجعة القوانين الوطنية، خلال عامين، بحيث تتواءم مع الاتفاقيات الدولية – خاصة اتفاقية سيداو – أخذاً بعين الاعتبار توصيات مؤسسات المجتمع المدني في هذا الخصوص، وتباعاً تعديل القوانين النافذة أو إصدار قوانين جديدة تدفع بعدم التمييز ومكافحة العنف ومكافحة الاتجار بالنساء، وعلى وجه الخصوص :
أ. النص صراحة على حظر التمييز (كما جاء تعريفه في اتفاقية سيداو) وتجريمه ،

^١ بما في ذلك : ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" ، والبروتوكول الاختياري لتلك الاتفاقية.

- ب. النص على مسئولية الدول عن حماية النساء من التمييز سواء أكان من قبل المؤسسات الحكومية أو الأطراف غير الحكومية،
- ج. تعديل قوانين أو مدونات الأحوال الشخصية، بما ينشئ التزامات وواجبات كفيلة بدعم مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية.
- ٣) إصدار القوانين الضامنة للحريات الأساسية والمساهمة في مكافحة الفساد كقانون حرية المعلومات وتداولها.
- ٤) إطلاق حريات التنظيم بدءاً من مستوى الأحزاب السياسية مروراً بالنقابات ومنظمات المجتمع المدني.
- ٥) وضع سياسات اجتماعية واقتصادية وتعليمية بما من شأنها توفير فرص عمل للنساء وتحسين أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية خاصة النساء الريفيات.

في مجال التدابير والإجراءات

- اتخاذ إجراءات فعالة لتأمين مشاركة النساء في بناء بلدانهن من خلال:
- ١) رفع التحفظات عن اتفاقية سيداو، والتصديق على البروتوكول الاختياري للاتفاقية.
- ٢) اتخاذ إجراءات خاصة مؤقتة لدعم مشاركة النساء، مثلما جاء في المادة (٤) من اتفاقية سيداو والتوصيات العامة ٢٠ و ٢٥، وذلك للتعويض عن استبعادهن التاريخي من الحياة العامة والسياسية، في شكل حصص لا تقل عن ٣٠% في مختلف مستويات صنع القرار (التشريعية والتنفيذية والقضائية والإدارية).

في مجال الآليات تنفيذية لمتابعة أعمال المنتديات:

- ١) قيام دولتي الرئاسة في منتدى المستقبل بتقديم تقرير عن مدى التقدم في تحقيق التوصيات بحيث يعرض في الاجتماع التالي لمنتدى المستقبل.
- ٢) تمكين المسار غير الحكومي في منتدى المستقبل وبكامل الحرية من اختيار مكان انعقاد الاجتماعات وتحديد محاورها وموضوعاتها وتبعا للمشاركات والمشاركين.
- ٣) تشكيل أمانة عامة دائمة لمنتدى المستقبل للحفاظ على ذاكرة المسار والتنسيق بين الأطراف ومتابعة تنفيذ التوصيات، مع ضمان تمثيل مناسب للمنظمات النسائية.
- ٤) الإسراع في تأسيس معهد النوع الاجتماعي (Gender Institute) الذي تم الاتفاق عليه في الاجتماعات الوزارية السابقة لمنتدى المستقبل والحفاظ على استقلاليته من خلال إشراك المجتمع المدني في تسيير المعهد، وضمان ديمومته.
- ٥) التشبيك مع الآليات الحكومية وغير الحكومية خاصة المراكز المشابهة العاملة في مجال المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية والمتوسطة، خصوصا مع مؤسسة النساء من أجل المتوسط (Women's Foundation for the Mediterranean).
- ٦) إنشاء مركز التنوع (Diversity Center) بهدف نشر ثقافة التسامح والتعددية بجميع أنواعها لما فيها من ضمان لسلام المنطقة وتجانس شعوبها، على أن تحدد الدول الأعضاء في اجتماعها الرسمي في الكويت مسئولية دراسة الجدوى وإطارها الزمني بما في ذلك النظام التأسيسي والإطار الاستراتيجي شاملا الرؤية والرسالة والأهداف والقيم الحاكمة ومصادر التمويل.

(٧) مواصلة الدعم المالي لمؤسسة المستقبل (Foundation for the Future) – الوليدة الوحيدة لمسار منتدى المستقبل – التي تقوم بدور كبير في دعم مشاريع منظمات المجتمع المدني بالمنطقة خاصة في ضوء الظروف الراهنة ومتطلبات التحول الديمقراطي في منطقتنا.

اعتمد في الكويت، ٥ مايو ٢٠١١